African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 4, October - December 2024
Page No: 555-572
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

أثر الخلاف في عود الضمير في القرآن الكريم على الخلاف العقدي: رؤية الله أنموذجاً

جفري ميدي هابي البوغيسي *
باحث ماجستير، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلـــية الشـــــريعة، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

The Impact of the Dispute in the Pronouns Referent in the Holy Qur'ân on the Doctrinal Dispute: The Sight of God as an Example

Jupri Mide Habbe Albugissy *
Department of Creed and Contemporary Doctrines, Faculty of Sharia, Buraidah ,Qassim University, Saudi Arabia

*Corresponding author	abu.qanitah.92@gmail.com	*المؤلف المراسل
Received: October 25, 2024	Accepted: December 21, 2024	Published: December 26, 2024

الملخص:

يقدّم هذا البحث دراسةً لثلاث آيات قرآنية التي فيها الخلاف في عود الضمير البارز؛ ويهدف ذلك إلى بيان أثر الخلاف على المسألة الخلافية المتعلقة بالرؤية عند أهل السنة ومخالفيهم؛ لحاجتها إلى جمع ودراسة؛ معتمداً لتحقيق هذا الهدف على استقراء الأقوال والمسائل حول الخلاف فيها من خلال كتب أهل السنة وغيرها، وترجيح بينها بعد تحليلِ وبيانِ أدلتها.

فبدأ البحث بمقدمة مشتملةً على تعريف عام بالموضوع، ومشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته؛ ثم مُهّد بتمهيد حول الضمير وعوده من حيث ماهيتهما وأنواعهما؛ وذكر بعض الضوابط المتعلقة بعود الضمير والوسائل المعينة في تحديده، وإبراز أسباب الخلاف المؤدية إلى ظهور الأثر العقدي.

ثم تناول البحث قوله تعالى: **{وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ}** [التكوير: 23]، وقوله: {**وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ**} [النجم: 13] في المبحث الأول لبيان أثر الخلاف في عود الضمير فيه على الخلاف العقدي المتعلق برؤية الله في الدنيا، ثم جُعل قوله: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ}** [الانشقاق: 6] محل دراسة في المبحث الثاني لإبراز أثره على الخلاف العقدي المتعلق بلقاء الله ورؤيته يوم القيامة، ثم خُتم البحث بأهم النتائج والتوصيات، مذيَّلاً بفهرس المصادر.

وكشفتْ الدراسة أن تعصب المذهب العقدي في تحديد عود الضمير في الآيات المدروسة من أبرز أسباب ظهور الأثر العقدي المتعلق بالرؤية، وثبت أن آية سورة النجم ليست دليلاً على ثبوت رؤية الله في الدنيا، كما أن اللقاء في سورة الانشقاق لا يلزم منه الرؤية إلا إذا اقترن بالسلام، ولا تثبت به رؤية الله لجميع الناس يوم القيامة إلا المؤمنين منهم.

الكلمات المفتاحية: رؤية الله، عود الضمير، القرآن الكريم، الخلاف العقدي.

Abstract
This research presents a study of three Quranic verses in which there is disagreement regarding the prominent return of the pronoun; and this aims to clarify the impact of the disagreement on the controversial issue related to vision among the Sunnis and their opponents; due to its need to be collected and studied; relying to achieve this goal on extrapolating the statements and issues about the disagreement in it through the books of the Sunnis and others, and weighing between them after analyzing and clarifying their evidence.
The research began with an introduction that included a general definition of the topic, the problem of the research, its importance, its objectives, its limits, previous studies, its method, and its plan; then it was paved with an introduction about the pronoun and its return in terms of their nature and types; and mentioning some of the controls related to the return of the pronoun and the specific means in determining it, and highlighting the reasons for the disagreement leading to the emergence of the doctrinal effect. Then the research dealt with the Almighty's saying: {And he certainly saw him on the clear horizon} [At-Takwir: 23], and His saying: {And he certainly saw him in another descent} [An-Najm: 13] in the first section to clarify the effect of the disagreement in the return of the pronoun in it on the doctrinal disagreement related to seeing God in this world, then His saying: {O man, indeed you are striving toward your Lord with great striving, and you will meet Him} [Al-Inshiqaq: 6] was made the subject of study in the second section to highlight its effect on the doctrinal disagreement related to meeting God and seeing Him on the Day of Resurrection, then the research was concluded with the most important results and recommendations, appended In the index of sources.

The study revealed that the fanaticism of the doctrinal school in determining the return of the pronoun in the studied verses is one of the most prominent reasons for the emergence of the doctrinal effect related to the vision, and it was proven that the verse of Surat An-Najm is not evidence of the proof of seeing God in this world, and the meeting in Surat Al-Inshiqaq does not necessitate seeing unless it is coupled with peace, and it does not prove that God will see all people on the Day of Resurrection except the believers among them.

Keywords: Seeing God, return of the pronoun, the Holy Quran, doctrinal disagreement.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله (جل جلاله) أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ليهتدي به الناس إلى صراط مستقيم، قال (جل جلاله): **{وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ}** [الشورى: 7]، ولا شك أن للقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً باللغة العربية وقواعدها النحوية والصرفية والبلاغية لفهم نصوصه واستنباط المسائل العقدية والفقهية وغيرهما.

والمتأمل في نصوص القرآن الكريم يجد فيها ضمائرَ كثيرةً بأنواعها، وهي أحد أبواب النحو في اللغة العربية، والخلاف في عودها وقع كثيراً لدى العلماء؛ وذلك لأن «الضمائر ملبسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة إطلاقها على المختلفات»(1).

فصلاحية الضمير أن يعود على أشياء متنوعة سبقته يعد من إعجاز القرآن(2)، وإن كان ذلك قد

(1) أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (772/2).
(2) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ عبد الخالق عضيمة (8/ 79).

يؤدي إلى الخلاف، منه ما هو سائغ في بعض صوره، و«منه في بعض المواضع ما كان محل جدل؛ إما لأن الشارح يستغل هذه الظاهرة النحوية ليؤكد موقفاً عقائدياً خفيًا»[3]، أو «لأن تأويل الكلام أصبح بعيداً بتحديد الاسم المفسر ومرجع الضمير»[4].

والمتتبع لآيات القرآن الكريم يجد للضمير بأنواعه تعلقاً بكثير من النصوص القرآنية المقررة لمسائل العقيدة، ومن ذلك النصوص التي تشير إلى رؤية الله؛ وقد أورد بعض الخلاف في عود الضمير من هذه النصوص خلافاً عقدياً بين أهل السنة ومخالفيهم؛ مما دعت الحاجة إلى تتبع أثر الخلاف في توجيه عود الضمير في هذه النصوص على مسألة الرؤية؛ وبناء على ذلك أختاره موضوعاً لبحثي، وعنونته بـــ: **(أثر الخلاف في عود الضمير في القرآن الكريم على الخلاف العقدي: رؤية الله أنموذجاً).**

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تضم تساؤلات مطروحة في هذا البحث، وهي محاولة للإجابة عن سؤال محوري: ما أثر الخلاف في عود الضمير في القرآن الكريم على الخلاف العقدي المتعلق برؤية الله عند أهل السنة ومخالفيهم؟ ثم يتفرع عن هذه المشكلة سؤالان فرعيان، وهما:

1. ما أثر الخلاف في عود الضمير على المسائل الخلافية المتعلقة بحقيقة رؤية الله في الدنيا؟
2. ما أثره على المسائل الخلافية المتعلقة بلقاء الله ورؤيته يوم القيامة؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال ما يلي:

1. حاجة المسائل المتعلقة بالرؤية المتأثرة بالخلاف في عود الضمير في نصوص القرآن الكريم إلى جمع ودراسة وبيان.
2. اختلاف العلماء في توجيه عود الضمير المتعلق بمسائل الرؤية أورث خلافاً عقدياً بين أهل السنة ومخالفيهم مما أظهر الحاجة لبيان أثره.

أهداف البحث:

هذا البحث يسعى -بإذن الله- لتحقيق هدف عام، وهو: بيان أثر الخلاف في عود الضمير في الخلاف العقدي المتعلق برؤية الله عند أهل السنة ومخالفيهم؛ ويندرج تحته هدفان فرعيان، وهما:

1. توضيح أثر الخلاف في عود الضمير على المسائل الخلافية المتعلقة بحقيقة رؤية الله في الدنيا.
2. إبراز أثره على المسائل الخلافية المتعلقة بلقاء الله ورؤيته يوم القيامة.

حدود البحث:

تنحصر الدراسة في تناول الخلاف في عود الضمير البارز في الآيات: الآية الثالثة والعشرين (23) من سورة التكوير، والآية الثالثة عشرة (13) من سورة النجم؛ والآية السادسة (6) من سورة الانشقاق، وتنحصر دراسة أثره على الخلاف المتعلق بالرؤية بين أهل السنة ومخالفيهم من خلال مصادرهم المعتمدة.

وكما ينحصر الخلاف في تناول الأقوال المنسوبة إلى قائليها فقط دون الأقوال المحتملة.

الدراسات السابقة:

تطرق العلماء من المفسرين في كتبهم إلى ذكر الخلاف في عود الضمير في الآيات المحددة

---

[3] قضايا اللغة في كتب التفسير، للهادي الجطلاوي (ص326).

[4] الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي، للدكتور حمد بن عبدالله السيف (ص116).

دراستها، إلا أني في هذا البحث سأبرز أثر هذا الخلاف على الخلاف العقدي الذي وقع بين أهل السنة أنفسهم أو بين أهل السنة ومخالفيهم في مسألة جواز الرؤية في الدنيا والآخرة، ولم أقف على من جمع وأبرز ذلك في بحث مستقل -حسب علمي-.

منهج البحث:

سأعتمد في بحثي هذا على المناهج التالية:

1. المنهج الاستقرائي: حيث سأقوم بجمع أقوال المعربين والمفسرين التي كان للخلاف في عود الضمير أثر على الخلاف العقدي المتعلق بالرؤية، وذلك من خلال كتب أهل السنة وغيرها.

2. المنهج التحليلي: وذلك من خلال دراسة تلك المسائل.

3. المنهج النقدي: وذلك من خلال الترجيح بين الأقوال بعد بيان أدلتها.

خطة البحث:

المقدمة، فيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

التمهيد، وفيه:

أولاً: مفهوم الضمير وأنواعه.

ثانياً: مفهوم عود الضمير وأنواعه.

ثالثاً: الضوابط المتعلقة بعود الضمير والوسائل المعينة على تحديده.

رابعاً: أسباب الخلاف في عود الضمير على الخلاف العقدي.

المبحث الأول: أثر الخلاف في عود الضمير على الخلاف العقدي المتعلق برؤية الله في الدنيا.

المبحث الثاني: أثر الخلاف في عود الضمير على الخلاف العقدي المتعلق بلقاء الله ورؤيته يوم القيامة.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المراجع والمصادر.

التمهيد

أولاً: مفهوم الضمير وأنواعه

المسألة الأولى: مفهوم الضمير لغة واصطلاحاً:

الضمير في اللغة مأخوذ من مادة (ضمر)، وهي كلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصلية: الضاد، والميم، والراء؛ وتدل على أصلين صحيحين: أحدهما دقة في الشيء، والآخر غيبة وتستر(5).

وأما في الاصطلاح فهو بمعنى المُضمَر، وهو اصطلاح بصري، والكوفيون يسمونه كنايةً ومكنيًّا(6)، ولا فرق بين المضمر والمَكنيّ عندهم، وأما عند البصريين فكل ضمير مكني، وليس كل مكنيّ ضميراً(7).

فالضمير والكناية بالاصطلاحين تعددت ألفاظ النحاة في تعريفهما، إلا أنهما تدوران على مفهوم واحد، وهو: ما وُضع ليدل على متكلّم، أو مخاطب، أو غائب، أو مخاطب تارة وغائب أخرى، تقدّم ذكره

(5) انظر: مقاييس اللغة، مادة (ضمر) (3/ 371).

(6) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص173-174)، وشرح التصريح (1/ 97).

(7) انظر: شرح المفصل (2/ 292).

لفظاً أو معنىً أو حكماً[8].

المسألة الثانية: أنواع الضمير

ضمّت مصادر اللغة العربية شواهد لأنواع الضمائر في الكلام العربي، وتنوعت في مظاهر مختلفة، فمنها ما يُصنَّف في أنواع تبعًا لدلالة معينة يدل عليها، كضمير المتكلم والمخاطب، والغائب؛ أو لظهوره في الكلام واستتاره؛ أو لطبيعة اتصاله أو انفصاله عما يسبقه من الأسماء والأفعال والحروف، ونحوها من التصنيف؛ فتنقسم الضمائر إلى عدد من الأنواع بناء على اختلاف الاعتبارات التي يعتمد عليها في التقسيم[9].

ثانياً: مفهوم عود الضمير وأنواعه

المسألة الأولى: مفهوم عود الضمير

العود لغة هو الرجوع وتثنية الأمر عوداً بعد بدء[10]، وعود الضمير يراد به: رجوع الضمير إلى الاسم المعوض عنه بالضمير[11] مذكوراً أو مقدراً.

ويمكن القول بأن عود الضمير تتكون من ركنين أساسيين، أحدهما: الضمير المفسَّر الذي يسمى بالعائد[12]، والآخر: الاسم المعوض عنه بالضمير الذي يسمى بعدة من الأسماء، منها: الـمُعاد[13]، والمرجِع[14]، والمفسِّر[15].

ومفسر الضمير ضابطه: أن يكون اسماً فقط، ولا يكون فعلاً، ولا حرفاً، ما لم يكن استعمالهما مقصوراً على اللفظ المجرد عن معناهما[16].

المسألة الثانية: أنواع عود الضمير

ذكر العلماء أن مفسِّر الضمير إما معلوم في الذهن وإن لم يتقدم له ذكر، وإما مذكور متقدم أو متأخر[17]؛ وبهذا الاعتبار يمكن تقسيم عود الضمير في اللغة العربية عموماً وفي القرآن الكريم خصوصاً إلى ثلاثة أنواع[18]:

النوع الأول: عود الضمير على مذكور لفظاً، وهو ما نُصَّ عليهِ من المفسر بلفظهِ صراحة ومطابقة،

---

[8] انظر: الكافية في علم النحو (ص32)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 521)، ووشرح شذور الذهب لابن هشام (ص173-174)، وشرح التصريح (1/ 97)، وضياء السالك إلى أوضح المسالك (1/ 94)، والنحو الوافي (1/ 217)، والمصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب (ص122).

[9] انظر: ألفية ابن مالك (ص12-13)، وشرح التصريح (1/ 97)، والمقتضب (1/ 261)، واللمع في العربية (ص99)، والمفصل (ص166).

[10] انظر: العين (2/ 217)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (2/ 513).

[11] انظر: عود الضمير وأثره في التفسير (ص11).

[12] انظر: التذييل والتكميل (2/ 258).

[13] ممن استعمل هذا المصطلح ابن عاشور في مواضع كثيرة من تفسيره. انظر: التحرير والتنوير (1/ 479)، (1/ 697).

[14] انظر: تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل «تفسير البيضاوي» (1/ 49)، (1/ 164)، وتفسير مدارك التنزيل وحقائق التأويل «تفسير النسفي» (3/ 76).

[15] انظر: الكتاب (2/ 176)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (3/ 501).

[16] وذلك كقولنا: «أن تنصب الفعل المضارع، ففاعل (تنصب) ضمير يعود على (أن) باعتبار أننا جعلناها هنا مبتدأ، ومثل هذا: إن كان تنصب الخبر ففاعل (تنصب) ضمير يعود على (كان) باعتبار أننا جعلناها اسماً لـــ(إن) لا باعتبار أنها فعل». الصفوة من القواعد الإعرابية (ص98)، وانظر: عود الضمير وأثره في التفسير (ص106).

[17] ولقد سرد ابن مالك أنواع عود الضمير وغيره، ثم تبعه كذلك الإمام السيوطي في ذكر أنواع ما يمكن أن يعود عليه الضمير مع التمثيل من القرآن الكريم على كل نوع. انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (1/ 159)، وشرح شذور الذهب، الجوجري (1/ 283)، والإتقان في علوم القرآن (2/ 334-335).

[18] انظر: التذييل والتكميل (2/ 258)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 118)، وتحدث الدكتور عبدالحكيم بن عبدالله القاسم عن هذا المبحث مفصّلاً في رسالته الموسومة بـــ«عود الضمير وأثره في التفسير».

وهو الغالب في مفسِّر ضمير الغائب[19]، وينقسم إلى عوده على مذكور متقدم وعوده على متأخر.

النوع الثاني: عود الضمير على مذكور بالمعنى، وهو أن يعود الضمير على مذكور مطابق لمعنى الضمير وليس مطابقاً بلفظه صراحة، وإنما يستدل على مفسره بقرينة لفظية؛ ويكون لفظاً مذكوراً يدل عليه بالتضمن[20].

النوع الثالث: عود الضمير على مقدر، وهذا النوع لا يكون مفسر الضمير ملفوظاً به، ولا يتضمنه لفظ آخر، وإنما يفهم من سياق الحال الذي دار فيه الحديث، إما بشهرته في الأذهان، أو بكونه مستغنى عنه بحضور من هو له[21].

ثالثاً: الضوابط المتعلقة بعود الضمير والوسائل المعينة على تحديده

المسألة الأولى: الضوابط المتعلقة بعود الضمير

والضوابط المتعلقة بعود الضمير خصت بباب الضمير وعوده، فتُجمع وتُنظَّم أحكامه وصوره المتشابهة المنطبقة تحت ضابط من ضوابطه؛ ليتوصل بها إلى تعيين مفسر الضمير من غير اضطراب، بل بتوازن واحتراس؛ ومن أهم ضوابطه ما يلي[22]:

1. لا يحمل الضمير على ضمير الشأن إلا عند الضرورة.
2. إعادة الضمير إلى أقرب مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.
3. إعادة الضمير إلى أقرب مذكور أولى، ما لم يرد دليل بخلافه.
4. إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره.
5. توحيد مرجع الضمير في السياق الواحد أولى من تفريقها.
6. إذا كان في الآية ضمير يحتمل عوده إلى أكثر من مذكور وأمكن حمله على الجميع حمل عليه.

وفي حال تنازع الضوابط، فإنه ينبغي ترتيبها بحسب قوتها في الثبوت والرجحان، وبُعدها عن الظن، لكن إن أمكن الجمع بينها فذاك هو الراجح؛ تكثيراً للمعاني[23].

المسألة الثانية: الوسائل المُعيْنة على تحديد مرجع الضمير

إن الجملة أو اللفظة في النص القرآني لا تعرب مفردة كما لا تفسر كذلك، وإنما يتم ذلك بالتكامل مع ما حولها من ألفاظ وجمل وآيات قد تمتد إلى النص القرآني كله، وهو ما يسمى بالسياق اللغوي[24]، وقد يفسرها ما هو خارج عن النص القرآني من مثل: السنة المطهرة، أو أسباب النزول، أو كل ما يندرج ضمن ما يسمى بسياق الحال؛ وهذه الأمور كلها مما تعتمد فيه صحة التفسير وقبوله أو رده عموماً، كما أنه يعين المفسر والمعرب على تحديد عود الضمير عند تعدد احتمالاته خصوصاً.

رابعاً: أسباب الخلاف في عود الضمير على الخلاف العقدي

يمكن أن يقال إن سبب الخلاف في عود الضمير: ما كان وجوده طريقاً لتغاير أقوال المفسرين والمعربين في تحديد مرجع الضمير في الآيات القرآنية أو غيرها.

ويمكن تقسيم أسباب الخلاف إلى أسباب عامة وأسباب خاصة، كما ذكرها المختصون والباحثون

---

[19] انظر: تسهيل الفوائد (ص27)، والتذييل والتكميل (2/ 253)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/ 263).

[20] انظر: التذييل والتكميل (2/ 258-259).

[21] انظر: التذييل والتكميل (2/ 254)، والتحرير والتنوير (30/ 456)، والنحو الوافي (1/ 258).

[22] انظر: قواعد التفسير، لخالد السبت (400/1).

[23] انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (1/ 57 وما بعدها)، وعود الضمير وأثره في التفسير (ص269).

[24] انظر: دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية، ضمن دراسات علمية محكمة في «علوم اللغة»، د./ حمد خضير، (ج2)، (ع1)، (ص70).

في مؤلفاتهم، ومن أبرز الأسباب العامة ما يلي[25]:

1. إعادة بعض المفسرين الضمير إلى أكثر من مذكور، وبعضهم يعيده إلى مذكور واحد.
2. التزام بعض المفسرين بإعادة الضمير إلى أقرب مذكور، بينما يعيده بعضهم الآخر إلى غير الأقرب؛ وذلك لأن قاعدة إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ليست مطردة.
3. اعتبار بعض المفسرين أن رجوع الضمير إلى المتحدث عنه في الآية أولى من غيره.
4. حمل المفسرين الضمير على أنه ضمير الشأن، بينما يحمله بعضهم الآخر على غير ذلك.
5. إعادة بعض المفسرين الضمير إلى مذكور، وبعضهم الآخر يعيده إلى مقدر.
6. أن يرى بعض المفسرين عند تعدد الضمائر في السياق الواحد توحيد مراجعها في حين يرى بعضهم الآخر تفريق مراجعها.

وأما الأسباب الخاصة فهي الأسباب المؤثرة على المسائل العقدية، من أهمها[26]:

1. التماس بعض المفسرين والمعربين معنى عقدياً في تحديد مرجع الضمير، حيث يرى التلازم بين تحديده وهذا المعنى العقدي، بينما بعضهم الآخر لا يرى ذلك.
2. التزام بعض المعربين والمفسرين بضابط معين في تحديد مرجع الضمير دون تفطن إلى وجوب مراعاة المعنى المطلوب.
3. تعصب بعضهم للمذهب العقدي في تحديد مرجع الضمير في الآية، وجعْله ذلك ميزاناً وبرهاناً على صحة توجيهه؛ لتكون الآية بمقتضى ذلك متسّقاً لمذهبه العقدي ودليلًا على صحته، وهو أكثر المؤثرات في هذه المسألة على تفاوتها جلاءً وخفاءً.
4. اختلافهم في ثبوت بعض القراءات القرآنية أو صحتها.

المبحث الأول

أثر الخلاف في عود الضمير على الخلاف العقدي المتعلق برؤية الله في الدنيا

قال تعالى: **{وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ}** [التكوير: 23]، وقال تعالى: **{وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ}** [النجم: 13]

أولاً: حكاية الخلاف في عود الضمير في قوله تعالى: {رَءَاهُ}

إن ضمير الفاعل في قوله: **{رَءَاهُ}** لنبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) اتفاقاً، وأما ضمير المفعول فقد حكي في ذلك الخلاف على قولين[27]:

أحدهما: أنه لله تعالى؛ وعليه أن نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) رأى ربه بالأفق المبين؛ وفي **{بِٱلۡأُفُقِ}** قولان: أحدهما: أنه مطلع الشمس[28]؛ الثاني: أقطار السماء ونواحيها[29]؛ وهذا القول اختاره ابن عباس (رضي الله عنهما)، وتابعه عدد من السلف والخلف في ذلك[30].

القول الثاني: أنه لجبريل (عليه السلام)؛ وعليه أنه رأى جبريل بالأفق المبين على صورته التي

---

[25] انظر: ما سطره د./ صالح ناصر الناصر في بحثه المنشور في مجلة الحكمة، (ع34)، عنوانه: «من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير».

[26] هذه الأسباب من ضمن الأسباب العامة لظهور الأثر العقدي عند المعربين التي ذكرها د./ محمد بن عبدالله السيف في رسالته الموسومة بـــــ«الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم» (1274/3).

[27] انظر مثلاً: تفسير الماوردي (6/ 218)، وروح المعاني، للألوسي (14/ 52).

[28] انظر: تفسير الطبري (24/ 259)، ومفاتيح الغيب، للرازي (31/ 70).

[29] انظر: تفسير الماوردي (6/ 218).

[30] أخرجه الطبري في تفسيره (27/ 52) عن ابن عباس وكعب، وذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (8/ 68) عن ابن عباس وكعب. وانظر: الدر المنثور (7/ 646 -647).

هو عليها؛ ذهبت إليه عائشة (رضي الله عنها)، وهو اختيار أكثر أهل العلم[31].

واستدل هذا الفريق بعدد من الأدلة، منها ما ورد في «صحيح مسلم» عن مسروق حين سأل عائشة (رضي الله عنها) في شأن قول الله (جل جلاله): **{وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ}** [التكوير: 23]، وقوله: **{وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ}** [النجم: 13]، فقالت عائشة: «أنا أول هذه الأمة سأل عن هذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: ((إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء سداداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض))، ثم قرأت: قوله تعالى: **{لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ}**[الأنعام: 103]، وقوله: **{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ}** [الشورى: 51]» الحديث[32].

ثانياً: الأثر العقدي في الخلاف ومناقشته

إن الخلاف السابق يؤثّر عقديّاً على مسألة رؤية النبي (صلى الله عليه وسلم) لجبريل (عليه السلام) على صورته الحقيقية، وما يتضمن من خصائص وصفات الملائكة وأحكام عقدية أخرى، كما يؤثّر على مسألة خلافية في حقيقة جواز رؤية الله (تبارك وتعالى) في الدنيا.

فمن أعاد الضمير على الله أثبت رؤية نبينا (صلى الله عليه وسلم) لله (جل جلاله) ليلة الإسراء؛ وعليه ثبت جواز رؤيته (جل جلاله) في الدنيا، إما بالفؤاد أو بالعين على الاختلاف بينهم في ذلك؛ «إذ لو لم تكن جائزة لكان سؤال موسى (عليه السلام) مستحيلاً، ومحال أن يجهل نبي ما يجوز على الله وما لا يجوز، بل لم يسأل إلا جائزاً غير مستحيل»[33].

وهذا القول ما أثبته ابن عباس (رضي الله عنهما) مستشهدًا بكل من الآيتين على اختلاف الروايات، هل كانت بالعين أم بالفؤاد؟ وتابعه جماعة من السلف والخلف، وقد خالفه جماعات من الصحابة (رضي الله عنهم) والتابعين وغيرهم[34]، بل أنكرت عائشة (رضي الله عنها) هذا القول وعدّته من الفرية على الله (جل جلاله)[35].

ومن أعاده على جبريل (عليه السلام) في كل من الآيتين قال بأن نبينا (صلى الله عليه وسلم) رأى جبريل مرتين على صورته التي خلقه الله عليها؛ وأما الرؤية الأولى: فهي المذكورة في قوله تعالى: **{وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ}** [التكوير: 23]، وكانت والنبي في الأرض في بداية نزول الوحي، وهي المفسَّرة في قوله تعالى: **{عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ ۖ فَٱسْتَوَىٰ ٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ١٠ }** [النجم: 5-10][36].

ويدل على ذلك ما ثبت في «صحيح البخاري» من حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: ((فبينا أنا أمشي، إذ سمعت صوتاً من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء[37]، جالس على كرسي بين

---

(31) أخرجه الطبري في تفسيره (27/ 50-51) عن عائشة ومسروق ومجاهد والربيع، وذكره ابن الجوزي «في زاد المسير» (8/ 69) عن ابن مسعود رضي الله عنه، وراجع «الدر المنثور» (7/ 649)، وشرح النووي على مسلم (3/ 7).

(32) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: **{وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ}**، هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء، رقم (287)-(177)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(33) تفسير القرطبي (7/ 55).

(34) انظر: تفسير ابن كثير (7/ 451)، والاعتقاد، للبيهقي (ص303).

(35) أخرجه الطبري في تفسيره من طريق ابن وكيع، عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها (22/ 511).

(36) انظر: تفسير ابن كثير (8/ 339).

(37) جبل حِراء: جبل معروف بمكة، ويسمَّى أيضاً جبل النور، وهو على ثلاثة أميال من الحرم، وقد أصبح الآن داخل العمران. انظر: معجم البلدان (2/ 233).

السماء والأرض، فجئثت منه رعباً، فرجعت فقلت: زملّوني زملّوني، فدثّروني، فأنزل الله تعالى: {**يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ**} إلى {**وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ**} [المدثر: 1-5]))»[38].

وأما الرؤية الثانية، فهي في قوله تعالى: {**وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ١٣ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ١٥**} [النجم: 13-15]، كما قال ابن كثير: «هذه هي المرة الثانية التي رأى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيها جبريل على صورته التي خلقه الله عليها، وكانت ليلة الإسراء»[39].

وروي عن ابن مسعود في هذا الشأن حيث يقول: «رأى جبريل في صورته له ستمائة جناح»[40]، وهي من الآيات الكبرى المذكورة في قوله تعالى: {**لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰ**} [النجم: 18][41]، وفي قوله تعالى: {**لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ**} [الإسراء: 1] [42].

قال ابن قيم الجوزية في شأن رؤيته (عليه السلام): «وهذا يتضمن أنه ملك موجود في الخارج، يرى بالعيان، ويدركه البصر، لا كما يقول المتفلسفة ومن قلّدهم، أنه العقل الفعال، وأنه ليس مما يدرك بالبصر، وحقيقته عندهم: أنه خيال موجود في الأذهان لا في الأعيان، وهذا مما خالفوا به جميع الرسل وأتباعهم وخرجوا به عن جميع الملل...»[43].

الترجيح:

بناء على العرض السابق، فلعل الأقرب في مرجع ضمير المفعول في قوله تعالى: {**رَءَاهُ**} هو جبريل (عليه السلام)، لما دل عليه سياق الكلام والنصوص الشرعية، كما أنه مؤيد بضابط: «إعادة الضمير إلى المتحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره»؛ لأن سياق أوائل سورة النجم التي هي مفسرة لقوله: {**وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ**} **[التكوير: 23]**، كانت تتحدث عن نبينا (صلى الله عليه وسلم) وجبريل (عليه السلام).

إذا اتضح ما سبق، تقرر عدم ثبوت رؤية الله لنبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) بهذه الآية وهو في الدنيا، بل ثبتت بها رؤية نبينا جبريلَ (عليه السلام) مرتين على صورته الحقيقية التي خُلق عليها، ولم يثبت ذلك لغيره (صلى الله عليه وسلم) من البشر في الدنيا؛ فلذلك عدّ السيوطي هذا الأمر من خصائص النبي (صلى الله عليه وسلم)[44].

وهذا التقرير يتضمن أن جبريل وغيره من الملائكة (عليهم السلام) موجودون في الخارج، يمكن رؤيتهم أعيانهم، وإدراكهم بالبصر لمن شاء الله، تختلف حقيقتهم عن حقيقة بني آدم، موصوفون بالخصائص العظيمة كوصف جبريل (عليه السلام) بأن له ستمائة جناح سد الأفق، أو ما وصف الله بأنهم: {**أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ**} [فاطر: 1].

كما يتضمن أن «تقرير رؤية النبي لجبريل أهم من تقرير رؤيته لربه تعالى، فإن رؤيته لجبريل هي أصل الإيمان الذي لا يتم إلا باعتقادها، ومن أنكرها كفر قطعاً، وأما رؤيته لربه تعالى فغايتها أن تكون مسألة نزاع لا يكفر جاحدها بالاتفاق»[45]، وكما أن رؤية جبريل هي من تمام نبوته (صلى الله عليه وسلم)، وممّا يُبيّن أنّ الذي أتاه بالقرآن ملك، لا شيطان، ولا عقل فعال أو هو ما يتخيل في نفسه (صلى الله

---

(38) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، باب {**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ**} [المدثر: 4]، رقم (4641)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(39) تفسير ابن كثير (7/ 451).

(40) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، رقم (282)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(41) انظر: الرد على المنطقيين (ص491).

(42) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (6/ 166).

(43) التبيان في أيمان القرآن (ص123).

(44) انظر: الخصائص الكبرى (1/ 200).

(45) التبيان في أيمان القرآن (ص123).

عليه وسلم) من الصور الخيالية(46).

المبحث الثاني
أثر الخلاف في عود الضمير على الخلاف العقدي المتعلق بلقاء الله ورؤيته يوم القيامة

قال الله تعالى: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ}**[الانشقاق: 6]

جاء في «تهذيب اللغة»: «والكدح في اللغة: السعي والدؤوب في العمل في باب الدنيا، وفي باب الآخرة»(47)، وفي «الكتاب الفريد» معناه: «السعي الشديد في العمل»(48).

أولاً: حكاية الخلاف في عود الضمير في قوله تعالى: {فَمُلَٰقِيهِ}

اختلف المفسرون في عود ضمير «الهاء» في قوله: {فَمُلَٰقِيهِ} على عدة أقوال متقاربة، وهي في الأصل ترجع إلى قولين آتيين(49):

أحدهما: أنه عائد على الرب؛ هو ظاهر قول ابن عباس (رضي الله عنهما)(50)، ونسبه ابن عطية إلى الجمهور(51)، ورجّحه عدد من المفسرين كالزمخشري وابن عطية(52) وغيرهما على اختلافهم في تأويل الآية وتقدير المحذوف، مما أدى إلى اختلاف المعنى.

القول الثاني: أنه عائد على الكدح؛ قال به الزجاج، والواحدي، واختاره المنتجب الهمذاني، وأبو البركات النسفي، وأبو حيان، وابن كثير(53)؛ والمعنى: «إنك ستلقى ما عملت من خير أو شر»(54).

ومما استدلوا به ما يشهد له الحديث عن جابر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ((قال جبريل (صلى الله عليه وسلم): يا محمد، عش ما شئت فإنك ميت، وأحب من أحببت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك لاقيه))(55)، وفي «المستدرك»: ((واعمل ما شئت فإنك مجزي به))(56).

ثانياً: الأثر العقدي في الخلاف ومناقشته

الإنسان في الآية السابقة للجنس على الراجح عند أكثر المفسرين(57)؛ لدلالة السياق له في قوله تعالى: **{فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ}** [الانشقاق: 7]، وقوله تعالى: **{وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ}**

---

(46) انظر: النبوات لابن تيمية (1/ 533)، ومنهاج السنة النبوية (2/ 537).

(47) تهذيب اللغة للأزهري (4/ 59)، وانظر: الكشاف (4/ 726).

(48) الكتاب الفريد (6/ 368).

(49) انظر: مفاتيح الغيب (31/ 98)، والتبيان في إعراب القرآن (2/ 1278).

(50) أخرجه الطبري في تفسيره (24/ 312) من طريق محمد بن سعد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(51) انظر: المحرر الوجيز (5/ 457).

(52) انظر: الكشاف (4/ 726)، والمحرر الوجيز، لابن عطية (5/ 457).

(53) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (5/ 303)، والتفسير الوسيط للواحدي (4/ 452)، والكتاب الفريد (6/ 368)، وتفسير النسفي (3/ 619)، والبحر المحيط (10/ 437)، وتفسير ابن كثير (8/ 356).

(54) تفسير ابن كثير (8/ 356).

(55) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (3/ 313)، رقم (1862)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ وحكم الحديث بمجموعة طرقه بحسن لغيره. انظر: الموسوعة الحديثية (24/ 244).

(56) أخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (4/ 360)، رقم (7921)، من حديث سهل بن سعد، وصححه الحاكم قائلاً: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وفي «الموسوعة الحديثية» - ديوان الوقف السني (24/ 244) حكم بأنه حسن لغيره بجموعة طرقه.

(57) انظر: التيسير في التفسير (15/ 268)، والمحرر الوجيز (5/ 456)، ومفاتيح الغيب (31/ 97)، وتفسير القرطبي (19/ 271)، وتفسير النسفي (3/ 619)، وفتح القدير للشوكاني (5/ 492)، وأضواء البيان (8/ 468).

[الانشقاق: 10]؛ قال الشيخ الشنقيطي: «**{يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ}** عام في الشمول لكل إنسان مهما كان حاله من مؤمن وكافر، ومن بر وفاجر، والكل يكدح ويعمل جاهداً لتحصيل ما هو مقبل عليه»(58).

فالأثر العقدي في الخلاف في عود الضمير يبرز في المسألة الخلافية المتعلقة بلقاء الله وما يمكن أن يقتضيه من رؤيته (جل جلاله) في المحشر؛ وذلك لأن الآية في سياق الحديث عن أحوال الإنسان في عرصات يوم القيامة عند الحساب إذا انشقت السماء، وقد دلت الآية على أن الإنسان جميعهم مؤمنهم ومنافقهم وكافرهم يحصل لهم اللقاء على القول بعود الضمير على الرب، وهو مؤيد بآيات مشابهة لها صريحة في إضافة اللقاء إلى الله، كقوله تعالى: {لَعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ} [الأنعام: 154]، وقوله: {وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ لَكَٰفِرُونَ} [الروم: 8]، وفي هذا قرّر الشيخ العثيمين قائلاً بأن: «اللقاء بمعنى المواجهة والمقابلة، وكل إنسان سواء مؤمناً أو كافراً سوف يلقى الله (عز وجل)» ثم ذكر آية الانشقاق السابقة(59)؛ كما قرر ابن عاشور بأن اللقاء هو: «الحضور من حضرة قدسه للحساب في المحشر»(60).

وقد اختلف المفسرون في معنى اللقاء المضاف إلى الله، فحمله بعضهم على ظاهره من غير حذف ولا كناية بأن اللقاء هو رؤية الله تعالى، كما ذهب إليه ابن القيم ومن وافقه حيث قال: «وإن عاد على الرب (سبحانه وتعالى) فهو لقاؤه الذي وعد به»(61)، أي: اللقاء المستلزم للرؤية، واحتج قائلاً: «فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين يرونه تعالى في عرصات القيامة، بل والكفار أيضاً كما في الصحيحين من حديث التجلي يوم القيامة»(62)؛ ثم ذكر أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال لأهل السنة: «أحدها: أن لا يراه إلا المؤمنون؛ والثاني: يراه جميع أهل الموقف مؤمنهم وكافرهم ثم يحتجب عن الكفار، فلا يرونه بعد ذلك؛ والثالث: يراه المنافقون دون الكفار؛ والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وهي لأصحابه، وكذلك الأقوال الثلاثة بعينها لهم في تكليمه لهم»(63).

الكلام الذي حكاه ابن القيم يتمضن إثبات رؤية الله للمؤمنين في عرصات القيامة، وهي الرؤية الأولى لهم، وكذلك يشير إلى تكليم الله لهم في المحشر قبل ضرب الجسر على جهنم، وهذا ما دل عليه الحديث الطويل من السنة حيث إن أناساً في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: «يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي (صلى الله عليه وسلم): ((نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة، ضوء ليس فيها سحاب)). قالوا: لا، قال: ((وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر، ضوء ليس فيها سحاب))، قالوا: لا، قال النبي (صلى الله عليه وسلم): ((ما تضارون في رؤية الله (عز وجل) يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما))» الحديث(64).

بينما يرى فريق ممن أعاد الضمير على الرب تقدير محذوف، كأن يقال: لقاء جزاء ربهم خيراً كان أو شراً ونحوه، كما روي عن ابن عباس (رضي الله عنه)، وذهب إليه ابن عطية وأبو حيان، وغيرهم(65)، حيث إن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: «تعمل عملاً تلقى الله به خيرًا كان أو شرًّا»(66)؛ ويرى بعضهم أنه كناية عن انقضاء الأجل، كما ذهب إليه الزمخشري مفسراً له: «لقاء ربك، وهو الموت وما

---

(58) أضواء البيان (8/ 469)، انظر: القول المفيد، لابن عثيمين (2/ 127).

(59) تفسير العثيمين: الروم (ص43).

(60) التحرير والتنوير (22/ 51).

(61) انظر: حادي الأرواح، لابن القيم (ص288).

(62) المرجع السابق (ص288).

(63) حادي الأرواح (ص288)، وانظر: مجموع الفتاوى (6/ 487-488).

(64) متفق عليه: أخرجه البخري في صحيحه: كتاب التفسير، باب: {إن الله لا يظلم مثقال ذرة}، رقم (4305) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (299 [182]) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(65) انظر: المحرر الوجيز (5/ 457)، البحر المحيط في التفسير (10/ 437).

(66) أخرجه الطبري في تفسيره (24/ 312) من طريق محمد بن سعد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

بعده من الحال الممثلة باللقاء، **{فَمُلَٰقِيهِ}** فملاق له لا مجالة لا مفر لك منه»[67]؛ وجوز الماتريدي أن يكون كناية عن البعث[68].

فاختلاف تفسير اللقاء عند إضافته إلى الله لا يخلو من تبني المذهب العقدي لدي بعضهم أو تبني اختلاف الرأي في مسألة التلازم بين اللقاء والرؤية أو عدمه؛ فابن القيم ومن وافقه كان يرى أن اللقاء المنسوب إلى الحي السليم من الموانع كالعمى يقتضي المعاينة والرؤية، وأن ذلك ما عليه أهل اللغة؛ وبهذا، فإن في ظاهر كلامه إطلاق هذا التلازم؛ وعليه يثبت رؤية جميع الناس من المؤمنين والمنافقين، بل الكافرين على اختلاف نوع الرؤية لهم في عرصات يوم القيامة.

وهذا النوع قد أشار إليه شيخه ابن تيمية في مقام الحكاية عمن يثبت ذلك حيث قال: «...وهؤلاء الذين يثبتون رؤيته لكافر ومنافق، إنما يثبتونها مرة واحدة أو مرتين لمنافقين (رؤية تعريف) ثم يحتجب عنهم بعد ذلك في العرصة، وأما الذين نفوا (الرؤية) مطلقاً على ظاهره المأثور عن المتقدمين فاتباع لظاهر قوله: **{كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ}** [المطففين: 15]»[69]؛ وهذه من المسائل التي خالف فيها ابن القيم شيخه ابن تيمية.

والقول بتلازم اللقاء والرؤية ضعّفه بعض أهل العلم، فذهبوا إلى أن اللقاء لا يستلزم الرؤية، على اختلافهم في التفصيل؛ وصرح المعتزلة أن اللقاء ليس عبارة عن الرؤية[70]، وأما أهل السنة، فإن منهم من فرق بين اللقاء بسلام، ولقاء بغير سلام؛ وأما اللقاء بسلام كالمذكور في قوله تعالى: **{تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ}** [الأحزاب: 44]، فإن فيه الأمان واللذة والسرور والإكرام، فيستلزم الرؤية بالأبصار؛ وأما اللقاء الثاني: ليس بسلام، فهذا لا يستلزم الرؤية[71].

وأما الذين قالوا فيه بتقدير محذوف أو كناية، فمنهم من بنى قولهم على أصل أنه لا يثبت اللقاء والرؤية لله مطلقاً في الأصل، ومنهم من يرى أنه لا يثبتان إلا للمؤمنين دون الكفار والمنافقين؛ لأن الملاقاة بالذوات مستحيلة في غير الرؤية[72].

فالمعتزلة ممن ينفي رؤية الله بالأبصار ولقاءه مطلقاً، حيث إنهم أجمعوا على أن الله لا يرى في الدنيا[73] ولا في الآخرة بالأبصار[74]؛ ولا شك أن ما ذهبوا إليه باطل بدلالة القرآن والسنة والإجماع واللغة.

وممن صرح هذا من المعتزلة القاضي عبد الجبار عند تعليق هذه الآية وقال: «وقد دخل تحته المؤمن والكافر، يدل على أن المراد بكل لقاء ذكَره تعالى في كتابه لقاء ما وعد وتوعد لا كما يتعلق به من يقول إن الله يرى، فيظن أن اللقاء إذا أضيف إلى الله تعالى دلّ على الرؤية»[75]؛ وهذا الكلام بهذا الإطلاق

---

(67) الكشاف (4/ 726).

(68) انظر: تفسير الماتريدي (10/ 471).

(69) مجموع الفتاوى (6/ 498-499).

(70) انظر: ما حكاه الرازي عن الجبائي في تفسيره «مفاتيح الغيب» (16/ 109)، وما قرره عبد الجبار في «التنزيه» (ص460).

(71) انظر: مجموع الفتاوى (6/ 488)، والعواصم والقواصم (5/ 230-321)، والقول المفيد على كتاب التوحيد (2/ 127)، وفتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (6/ 201).

(72) انظر: البحر المحيط في التفسير (1/ 301).

(73) تقدم الحديث عن الخلاف في جواز رؤية الله في الدنيا للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج عند دراسة الخلاف في عود الضمير في قوله تعالى: **{وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ}** [النجم: 13]، والراجح أن الضمير المنصوب فيه يعود على جبريل عليه السلام؛ وعليه أن رؤية الله لا تثبت في الدنيا بدلالة هذه الآية ولا بغيرها من الأدلة.

(74) انظر: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (1/ 131).

(75) تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار (ص460).

فيه نظر، فإن اللقاء في قوله تعالى: **{تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ}** [الأحزاب: 44] يستلزم الرؤية عند بعض أهل العلم، وهو الصحيح -والعلم عند الله-، قال ابن تيمية بعد ذكر هذه الآية: «ومن أهل السنة من قال (اللقاء) إذا قرن بالتحية فهو من الرؤية»(76).

وكل ما سبق من مقتضيات عود الضمير على الرب (جل جلاله)؛ وأما القول بعود الضمير على الكدح أو العمل، فإنه لا يترتب عليه خلاف عقدي، فإنهم متفقون على أن كل إنسان سيلقى ما عملوا في الدنيا يوم القيامة عند الحساب، قال ابن القيم: «إنْ عادَ الضميرُ على العمل: فهو رؤيته في الكتاب المسطور مُبَينًا»(77).

وبهذا ظهر ما يترتب عليه الخلاف في عود الضمير: من معنى لقاء الله، والخلاف في التلازم بين اللقاء والرؤية، وكذلك إظهار إثبات رؤية الله الأولى للمؤمنين في عرصات القيامة قبل دخولهم الجنة.

الترجيح:

من خلال العرض السابق، يبدو أن حمل الضمير على كلا المرجعين أولى؛ وذلك يجوز في اللغة، ويقتضيه السياق، ويؤيده ضابط: «إذا كان في الآية ضمير يحتمل عوده إلى أكثر من مذكور وأمكن حمله على الجميع حمل عليه»، وهما يتلازمان من حيث المعنى، قال ابن كثير بعد حكاية القولين: «وعلى هذا فكلا القولين متلازم»(78)؛ فكل سيلقى ربه (جل جلاله)، كما أنه سيلقى جزاء ما قد سعى في الدنيا من خير أو شر مدوّناً في كتابه يوم الحساب.

ولكن يجب التنبيه في أن الصحيح على القول بعود الضمير على الرب إبقاء الآية على ظاهرها من غير تأويل، وهو يقتضي إثبات ملاقاة الله للإنسان يوم القيامة على حقيقة من غير تكييف(79)؛ وأن اللقاء لا يلزم منه الرؤية إلا بدليل.

وبناء على ما سبق، تبين أن اللقاء في المحشر بحسب ما يناسب أحوال الإنسان من إيمان وكفر؛ وأما مسألة الرؤية أثناء الحساب والعرض، فإن الراجح ثبوتها للمؤمنين، وهي رؤية الله الأولى لهم في عرصات القيامة قبل دخولهم الجنة؛ وأما المنافقون والكفار، فإن وقعت لهم فليست تكريماً ولا تنعماً، وإنما هي إقامة للحجة والمحاسبة، وإن لم تقع لهم من حجبهم عنه تعالى، فهي أيضاً من ضمن العقوبات؛ وهذا خروج من الخلاف -والله تعالى أعلم -.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله ومنّه وكرمه وتوفيقه تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على عبده ورسوله الذي أمر أمته بإخلاص النيات في جميع أعمالهم؛ أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث، يختم الباحث دراسته بأهم ما توصل إليه من النتائج والتوصيات.

أولاً: نتائج البحث

1. كان للخلاف في عود الضمير في القرآن الكريم أسباب، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلى ظهور الأثر العقدي في الخلاف المتعلق بالرؤية هو التماس بعض المفسرين والمعربين معنى عقدياً في تحديد مرجع الضمير، حيث يرى التلازم بين تحديده وهذا المعنى العقدي، بينما بعضهم الآخر لا يرى ذلك، كمن أنكر عود الضمير على الله في قوله تعالى: **{وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ}** [النجم: 13] بناء على عدم ثبوت رؤية الله لنبينا (صلى الله عليه وسلم) في الدنيا؛ وكذلك من أسبابه تعصب بعضهم للمذهب

(76) مجموع الفتاوى (6/ 488).

(77) حادي الأرواح (ص288).

(78) تفسير ابن كثير (8/ 356).

(79) قد فصّل ابن تيمية مبينا مسألة لقاء الله حقيقة يوم القيامة، ورادا على من جعله كناية عن لقاء الجزاء وما أشبه ذلك، فذكر وجوه بطلان ذلك. انظر: مجموع الفتاوى (6/ 471).

العقدي في تحديد مرجع الضمير في الآية، وجعْله ذلك ميزاناً وبرهاناً على صحة توجيهه؛ لتكون الآية بمقتضى ذلك متسّقاً لمذهبه العقدي ودليلًا على صحته.

2. كان لمراعاة سياق الكلام وظاهره، والمرجحات كالنصوص الشرعية والقواعد الأصولية، والضوابط في عود الضمير، أهمية كبيرة وأثر بارز في تحديد مرجع الضمير عند ترجيح الأقوال؛ وهو الذي ينبني عليه إثبات أو نفي الأثر العقدي المترتب على الخلاف، وتقرير المسائل العقدية التي دلت عليها الآية وفق معتقد أهل السنة.
3. كان أثر الخلاف في عود الضمير على مسألة الرؤية يظهر جليّاً في قوله: {وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ} [النجم: 13]، بينما يخفى في قوله: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ}**[الانشقاق: 6]، مما أدى إلى أهمية ربط الخلاف بموضوع عام للآية، أو بتفسير معاني الكلمات المرتبطة بالخلاف في سياق واحد كتفسير المراد بالإنسان فيها، وبيان معنى اللقاء؛ أو بربطه بالمسائل العقدية الأخرى التي ينبني عليها الأثر العقدي الناتج عن الخلاف.
4. تبين أن الآيات المدروسة المتعلقة بالرؤية واللقاء يُستدَل بها على إثبات عدد من المسائل العقدية الأخرى المختلف فيها بين أهل السنة أنفسهم، وبين أهل السنة ومخاليفهم، كمسألة رؤية الله للكفار يوم القيامة.
5. تبين أن الاستدلال بقوله تعالى: **{وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ}** [النجم: 13] على رؤية الله للنبي (صلى الله عليه وسلم) في الدنيا ضعيف، وإنما هو دليل على إثبات رؤيته (صلى الله عليه وسلم) جبريل (عليه السلام) على صورته الحقيقية.
6. تبين أن قوله تعالى: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ}**[الانشقاق: 6] لم يشر إلى أن اللقاء يلزم منه الرؤية؛ إلا إذا اقترن بالسلام على الصحيح؛ لأن اللقاء في هذا الموضع يقتضي إثبات رؤية الكفار والمنافقين لله تعالى يوم القيامة، وهو محل خلاف بين أهل السنة، وبعضهم أثبت به رؤية الله للمؤمنين في عرصات القيامة؛ وأما المعتزلة ومن وافقه فقد أنكروا التلازم بين اللقاء والرؤية في جميع القرآن بناء على إنكارهم لرؤية الله في الآخرة مطلقاً.

ثانياً: توصيات البحث

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. العناية باختلاف أهل العلم في تفسير نصوص القرآن ومعرفة ما يستخدمونه من الأدوات في اختياراتهم له، ودراسة مقتضياته من الآثار على مسائلَ معينةٍ.
2. جمع النصوص القرآنية التي فيها اختلاف في بقية أبواب النحو ودراسة أثرها على الخلاف العقدي أو الفقهي أو نحوهما.
3. دراسة أثر الخلاف في عود بقية الضمائر في القرآن أو السنة على المسائل العقدية أو الفقهية.

المراجع والمصادر

1. القرآن الكريم.
2. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/ 1973 م.
3. الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، جمعاً ودراسةً، د./ محمد بن عبد الله بن حمد السيف، دار التدمرية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1429 هـ.
4. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1325 – 1393 هـ)، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط: الخامسة، 1441 هـ - 2019 م.
5. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458 هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1401 هـ.

6. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، دار التعاون، بدون رقم وتاريخ الطبعة.
7. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646 هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: 1409 هـ - 1989 م.
8. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685 هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
9. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
10. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616 هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
11. التبيان في أيمان القرآن، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
12. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393 هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
13. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، 1418 - 1434 هـ / 1997 - 2013 م.
14. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، 1387 هـ - 1967 م.
15. تفسير الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421 هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ.
16. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774 هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420 هـ - 1999 م.
17. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت 333 هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
18. تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت 450 هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
19. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت 710 هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي
20. تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح، المستشار: توفيق علي وهبة، مكتبة النافذة، الطبعة: الأولى، 2016 م.
21. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370 هـ)، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، 2001 م.
22. التيسير في التفسير، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (461 - 537 هـ)، المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول – تركيا، الطبعة: الأولى، 1440 هـ - 2019 م.
23. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (224 – 310 هـ)، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: 7780، الطبعة: بدون تاريخ نشر.
24. الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة – تركيا، عام النشر: 1334 هـ.
25. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م.

26. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728 هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، 1419 هـ / 1999 م.
27. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، مطبعة المدني-القاهرة.
28. الخصائص الكبرى، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون سنة النشر.
29. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق
30. الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، دار الفكر – بيروت.
31. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث-القاهرة.
32. دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية، بحث ضمن دراسات علمية محكمة في «علوم اللغة» (ج2)، (ع1)، د./ حمد خضير، دار غريب، القاهرة، 1999 م.
33. الرد على المنطقيين، ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728 هـ)، المحقق: -، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة.
34. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الألوسي)، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت 1270 هـ)، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ
35. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597 هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
36. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990م.
37. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000 م.
38. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643 هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
39. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761 هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، بدون تاريخ.
40. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت 889 هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ/2004 م.
41. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.
42. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1993 م.
43. الصفوة من القواعد الإعرابية، د./ عبد الكريم بكار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، 1435 هـــ-2014 م.
44. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م.

45. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت 840 هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1415 هـ - 1994 م.
46. عود الضمير وأثره في التفسير: دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل)، للباحث عبدالحكيم بن عبدالله بن عبدالرحمن القاسم، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بكلية التربية (قسم الثقافة الإسلامية، تخصص التفسير والحديث) بجامعة الملك سعود، 1430 هـ.
47. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170 هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
48. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250 هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ.
49. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
50. قضايا اللغة في كتب التفسير المنهج التأويل الإعجاز، للهادي الجطلاوي، كلية الآداب-سوسة، ودار محمد علي الحامي- الجمهورية التونيسية، الطبعة: الأولى، 1998 م.
51. قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، حسين بن علي بن حسين الحربي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- كلية أصول الدين، جامعة الإمام 1415 هـ بإشراف الشيخ مناع القطان، دار القاسم – السعودية، الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م.
52. قواعد التفسير، د./ خالد بن عثمان السبت، دار ابن عثمان، ط: الأولى، 1421 هـ.
53. القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421 هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية, محرم 1424 هـ.
54. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010 م.
55. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت 643 هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
56. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
57. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538 هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
58. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، بدون رقم الطبعة وتاريخ النشر.
59. مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة – السعودية، عام النشر: 1425 هـ - 2004 م.
60. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542 هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
61. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مع تضمينات: الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطان دار الكتب العلمية – بيروتن الطبعة: الأولى، 1411 – 1990 م.
62. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود (ت 204 هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.

63. المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب (دراسة معجمية)، د./ نعمان بوقرة، جدارا للكتاب العالمي، عمان - الأردن، ط: الأولى، 1429 هـــ-2009 م.
64. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
65. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626 هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م.
66. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395 هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: 1399 هـ - 1979 م.
67. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1420 هـ.
68. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (ت 538 هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993 م.
69. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 324 هـ)، المحقق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
70. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285 هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت
71. من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير، د./ صالح ناصر الناصر، بحث منشور في مجلة الحكمة، (ع 34).
72. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية (ت 728 هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - 1986 م.
73. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392 هـ.
74. الموسوعة الحديثية الشاملة بين الواقع والمأمول، عبد الملك بن بكر قاضي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بدون تاريخ الطبعة.
75. النبوات، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ/2000 م.
76. النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398 هـ)، دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
77. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، بدون رقم وسنة الطبعة.
78. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468 هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م.